ملتقـــــــى

حول العدالة الالكترونية

25 و26 سبتمبر 2017

تقديـــــــــم

في إطار تجسيد اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي لتنفيذ برنامج الدعم التقني و تبادل الخبرات (TAIEX)، في المجال القانوني و القضائي ، الذي شمل سلسلة من الدورات التكوينية احتضنها مركز البحوث القانونية و القضائية خلال السنة الحالية حول المواضيع التالية :

- **التعليق على القوانين**
- **منهجية البحث القانوني و القضائي**
- **التعليق على القرارات القضائية**
- **تقنيات إعداد النصوص القانونية و التنظيمية**

ينظم ملتقى حول " **العدالة الالكترونية** " يومي 25 و 26 سبتمبر 2017 بفندق الماركير . يتولى تأطيره ، خبراء من أربع دول من الاتحاد الأوروبي، هي إسبانيا، البرتغال فرنسا و استونيا، إلى جانب مختصين جزائريين عاملين في قطاع العدالة.

و يشكل هذا اللقاء العلمي فرصة سانحة للتعريف بالتجربة الجزائرية في مجال العدالة الإلكترونية (**E-justice**) و في نفس الوقت الاطلاع على تجارب بعض دول الاتحاد الأوروبي و الاستفادة من تطبيقاتها في هذا الشأن.

إن اختيار موضوع العدالة الالكترونية، يأتي ليؤكد التحول النوعي للعدالة في أغلب بلدان العالم، التي أضحت اليوم تعتمد في سيرها و تنظيمها على استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

و الجزائر على غرار بلدان العالم ، عرفت منذ مطلع الألفية الثالثة نقلة نوعية في إطار برنامج إصلاح العدالة الذي من بين أهم محاوره عصرنة قطاع العدالة ،الذي من أهدافه الإستراتيجية تقريب العدالة من المواطن من خلال تحسين آداء الخدمة العمومية و تسهيل اللجوء إلى القضاء و الاستجابة لطلبات المتقاضين من خلال معالجة سريعة و آنية لطلباتهم و قضاياهم.

إن مثل هذه الخطوات، من شأنها أن تعزز الثقة في جهاز العدالة بتسهيل وصول المواطنين إليه دون عناء ،و من جهة أخرى ،توفير التسيير الأفضل و الأنجع للملفات القضائية عبر المراحل التي يستوجبها القانون بدءا من تسجيل الدعوى إلى غاية الفصل فيها و تبليغ الأحكام القضائية، فضلا عن تنظيم و متابعة ملف الجمهور العقابي.

فليس للعدالة الالكترونية مفعول مجدٍ من حيث التجسيد، إلا بتوفر جملة من المتطلبات التي تشمل الجوانب القانونية و الإدارية و المعلوماتية و البشرية و الحلول التقنية و الأمنية.

و عليه، فإن رقمنة النشاط القضائي بغية الوصول إلى المعلومة القانونية و القضائية بسهولة بما فيها إجراءات التقاضي يعد في حد ذاته إنجازا كبيرا في النظام القضائي الجزائري الذي ظل لفترة طويلة يعتمد أساسا في عمله على الشكل الورقي .

و إذا كان استغلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال داخل المؤسسة القضائية و تأطيرها بنصوص تشريعية وتنظيمية لمسايرة التحولات الكبرى، قد لقي ارتياحا عند المتقاضين و محترفي القانون والقضاء، غير أن ذلك لم يمنع البعض من هؤلاء من التحذير من المخاطر التي تنجر عن استغلال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و التي منها إزالة الطابع الإنساني للعلاقة التي تربط العدالة بمرتفقيها من مواطنين و متقاضين بل قد تهدد الحريات الفردية و الجماعية.

كما أن تبني نظام العدالة الالكترونية و تجسيد متطلباته في جميع جوانبه يقتضي القيام بعملية تقييم ، ذلك أن نجاح العدالة الالكترونية يتوقف على مدى الفوائد و المزايا التي انعكست فعليا على الجهات القضائية و الأطراف المعنية بهذا الموضوع، و من ثم معرفة الآفاق المستقبلية التي ينبغي بلوغها و تجسيدها ميدانيا طالما أن العدالة مثل باقي المجالات مطالبة بمسايرة التطور المعاصر في جانبه التكنولوجي، و هي الغاية من هذه التظاهرة و المتمثلة في الاستفادة من تجارب بعض الدول الأوروبية في استغلالها للأنظمة المعلوماتية والإجراءات المستعملة من أجل تحسين وتسهيل اللجوء إلى القضاء والحصول على المعلومة القانونية و القضائية للمواطن و المؤسسات، ومعالجة إشكالية حماية المعطيات الشخصية الخاصة بالمتقاضي وكيفية تأمينها.